Al-Mukhtar Journal of Economic Science 09 (1): 61-81, 2022
Doi: https://doi.org/10.54172/ad99yx59

مجلة المختار للعلوم الاقتصادية
AL-MUKHTAR JOURNAL OF ECONOMIC SCIENCE
OMAR AL-MUKHTAR UNIVERSITY, LIBYA
E-ISSN: 2415-4059
Website: http:// mjes.omu.edu.ly

دور وسائل الإعلام في تشكيل رأي عام ايجابي نحو التحول الديمقراطي والمشاركة في الانتخابات في ليبيا.

(رؤية تحليلية وفق نظرية ترتيب الأولويات)

د. جمال عيسى ميلود
جامعة عمر المختار

د. سليمان عوض المزيني
جامعة عمر المختار

j.eissa63@gmail.com

الكلمات الدالة:
ترتيب أولويات, الرأي العام, التحول الديمقراطي ,المشاركة الانتخابية.

تاريخ المقالة:
استلمت بتاريخ: مايو 2022
قبلت للنشر بتاريخ: يونيو 2022
نشرت بتاريخ: يونيو 2022

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على دور وسائل الإعلام في ترتيب أولويات الجمهور وتشكيل الرأي العام نحو التحول الديمقراطي والمشاركة الانتخابية. واعتمد هذا البحث على منهج البحث الكيفي qualitative method، وأداة التحليل من المستوى الثاني meta-analysis للبحوث المتاحة المنشورة وحلل الباحثان عينة متاحة available sample من البحوث الخاصة بدور وسائل الإعلام في التحول الديموقراطي والمشاركة الانتخابية التي استطاع الباحثان توفيرها، ومن خلال التحليل, استطاع الباحثان أن يتوصلا إلي مجموعة من النتائج منها: أن وسائل الإعلام الليبية قامت بدور تجاه ترسيخ مظاهر العملية الديمقراطية في ليبيا من خلال – زيادة الوعي الديمقراطي لدى المواطنين وتعريفهم بأهمية شيوع الديمقراطية.– تسليط الضوء على حقوق الإنسان وأهمية الحفاظ على حقوق الإنسان والدعوة لكشف أي انتهاك لهذه الحقوق. – الدعوة الى المشاركة الفعلية الجادة في الانتخابات المتعددة التي جرت في ليبيا.– تفعيل مشاركة المرأة سواء في صنع القرار أو في لعب دور ايجابي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وغير ذلك.– التعريف بالأحزاب والشخصيات السياسية وكشف البرامج الانتخابية لكل منهما.– ممارسة النقد والرقابة على الأداء الحكومي والتشريعي والقضائي وغير ذلك.– الوقوف بوجه الدعوات الانفصالية والعنصرية.– اطلاع المواطن على مستجدات الأحداث في كل مفاصل الحياة الليبية سياسياً،اقتصادياً، اجتماعياً،وعسكرياً.

Key words: Setting the agenda, public opinion, democratic transformation, electoral participation.

.

Article history:
Received: May **2022**
Accepted for publication: June **2022**
Published: December **2022**

The role of the media in forming a positive public opinion towards democratic transition and participation in the elections in Libya.

(Analytical vision according to the agenda setting theory)

Abstract:

The aim of the research is to identify the media role in agenda setting for audience and shaping public opinion towards democratic transformation and electoral participation. This research relied on the qualitative method and the second-level meta-analysis of the available published research. The researchers analyzed an available sample of research on the role of the media in democratic transition and electoral participation that the researchers were able to provide. They reach a number of results, including:

The Libyan media played a role towards consolidating the manifestations of the democratic process in Libya by increasing the democratic awareness of the citizens and introducing them to the importance of spreading democracy.

- Shedding light on human rights and the importance of preserving human

rights and calling for the detection of any violation of these rights. - Calling for active and serious participation in the multiple elections that took place in Libya.

- Activating the participation of women, whether in decision-making or in playing a positive political, social, economic and other role.- Introducing political parties and personalities and revealing the electoral programs for each of them.- Practicing criticism and oversight over governmental, legislative, judicial and other performance.- Standing against calls for separatism and racism. Informing the citizen of the latest developments in all aspects of Libyan life, politically, economically, socially, and militarily.

مقدمة

تعد وسائل الإعلام أداة أساسية في صناعة الرأي العام وتشكيل اتجاهاته نحو القضايا المختلفة, انطلاقا من كونها مصدراً أساسيا للمعلومات التي يحصل عليها الجمهور عن الشئون العامة والقضايا السياسية, حيث إن وسائل الإعلام تسهم بشكل أساسي في خلق المعنى للقضايا المطروحة من خلال إمداد الجمهور بالأخبار والآراء إزاء تلك القضايا بما يمكن الجمهور من تكوين مواقف واتجاها حيالها واتخاذ سلوكيات بشأنها.

كما أن وسائل الإعلام تعمل بمختلف أشكالها؛ المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، العامة والخاصة، كأداة سياسية ثقافية تعليمية، وتأتي الفترات الانتخابية ليبرز خلالها دور وسائل الإعلام باعتبارها وسيلة لنشر المعلومات والأخبار الخاصة بالعملية الانتخابية والتوعية بأهمية المشاركة فيها، لتصبح بذلك أحد أسس نجاح العملية الانتخابية إذا ما قامت بدورها في توعية الرأي العام حيال العملية الانتخابية.

مشكلة البحث

بات من المسلمات إن وسائل الإعلام والاتصال تشكل إحدى ركائز الأنظمة الديمقراطية كما انها احدى الادوات الرئيسية في نجاح العملية الانتخابية من خلال دورها الثقافي التوعوي. وهي من هذا المنطلق تشكل احدى ادوات الثقافة الرئيسية من خلال الاضاءة على اشكال الخلل الاجتماعية او الممارسات الخاطئة وغيرها من الامور التي تعيق تطور المجتمع في جميع المجالات وتضر بمصلحة المواطن انطلاقا من هذا الدور المحوري لوسائل الاعلام في المجتمعات اليوم، يطرح هذا البحث تساؤل حول الدور الذي يمكن للإعلام أن يلعبه في عملية تشكيل رأي عام ايجابي نحو المشاركة الانتخابية في ليبيا في ظل الانقسام السياسي الذي تشهده الحالة الليبية, تمهيدا لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ونظرا لأهمية موضوع المشاركة الانتخابية وما يترتب عليه من انعكاسات على الصعيد الوطني يفترض بوسائل الإعلام الليبية ان توليه الأهمية التي يستحقها انسجاما مع دورها الوطني ومهامها الإصلاحية ووظيفتها الاستشرافية من اجل المساهمة في المعالجة المطلوبة، والتزاما بمهامها التثقيفية والتوعوية حيال الجمهور لذلك يسعى هذا البحث الى رصد كيفية تعاطي وسائل الإعلام الليبية مع موضوع الانتخابات ومع موضوع المشاركة الانتخابية الإيجابية وذلك تحاشيا للعزوف الانتخابي الذي يمكن أن يحدث ويعيق العملية الانتخابية.

ومن هذا المنطلق ترتكز مشكلة البحث في الإجابة علي التساؤل الرئيسي الأتي: ما دور وسائل الإعلام في تشكيل رأي عام ايجابي نحو التحول الديمقراطي والمشاركة الانتخابية في ليبيا؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في أنها تأتي استجابة إلى حاجة المكتبة الإعلامية للمزيد من البحوث الميدانية في موضوع الإعلام السياسي، وقضايا تبني المجتمع لمفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية المتمثلة في الانتخابات، ودور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي الذي تطمح إليه ليبيا بعد ثورة فبراير 2011.

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الإشكاليات التي تواجه الحياة السياسية وتطبيق الديمقراطية والمشاركة السياسية في المجتمع الليبي، وكيفية مواجهتها, لأجل الخروج بتوصيات تمثل دليلا لتفعيل دور وسائل الإعلام والاتصال في التأثير الإيجابي علي اتجاهات الجمهور وتشكيل رأي عام مستنير, يساهم في بناء سلوكيات وممارسات سياسية تتوافق مع طموحات المجتمع الليبي نحو التحول الديقراطي.

يكتسب هذا البحث أهميته من أنه يُشكل أساساً يمكن أن يفتح الباب أمام المزيد من البحوث العلمية في مجال الإعلام السياسي، حيث يساعد هذا النوع من البحوث صناع القرار على كيفية الاستفادة من هذه البحوث في زيادة فهم دور وسائل الإعلام في مجال التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية وخاصة في الانتخابات .

يعتبر هذا البحث إضافة للبحوث والدراسات الإعلامية الناشئة في الإعلام الليبي، في مجال الانتخابات والتي تسعى إلى بلورة فكر وتراث إعلامي يساعد في رسم استراتيجية واضحة للإعلام الليبي في مجال الانتخابات.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- التعرف على دور وسائل الإعلام في ترتيب أولويات الجمهور وتشكيل الرأي العام نحو التحول الديمقراطي والمشاركة الانتخابية.
- تشخيص طبيعة دور وسائل الإعلام في تشكيل رأي عام ايجابي نحو التحول الديمقراطي والمشاركة الانتخابية في ليبيا.
- تقديم مقترحات تساعد على الارتقاء بمستوى الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل رأي عام ايجابي نحو التحول الديمقراطي والمشاركة الانتخابية في ليبيا.

تساؤلات البحث

- ما دور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام؟
- ما دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي والمشاركة الانتخابية؟
- ما دور وسائل الإعلام في ترتيب أولويات اهتمام الرأي العام نحو القضايا المثارة في المجتمع؟
- ما حقيقة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل رأي عام ايجابي نحو التحول الديموقراطي والمشاركة الانتخابية في ليبيا؟
- ما المقترحات التي يمكنها الارتقاء بمستوى الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل رأي عام ايجابي نحو التحول الديمقراطي والمشاركة الانتخابية في ليبيا؟

فرضية البحث:

تلعب وسائل الإعلام دوراً رئيساً وفاعلاً في تشكيل سياق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع.

نوع ومنهج البحث

ينتمي هذا البحث إلى فئة البحوث الوصفية "Descriptive Research"، ويعتمد هذا البحث على المنهج الكيفي qualitative method، وهو منهج يتأمل في جزئيات التراكم العلمي ليصل منه إلى وصف عام للظاهرة موضوع البحث، باعتباره الأنسب لصياغة توجهات علمية تؤسس لبحوث ودراسات مستقبلية. من خلال أسلوب التحليل من المستوى الثاني (Secondary Data Analysis) او ما يطلق عليه meta-analysis ؛الذي يسمح بالتحليل الكيفي المتعمق للتراث العلمي، ولا يهتم بالجوانب الرياضية والإحصائية في بحث ودراسة الظاهرة البحثية بقدر اهتمامه برصد دلالة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال فترة زمنية معينة، من حيث الأبعاد النظرية والمنهجية والإجرائية، فضلاً عن الرصد الدقيق للتيارات والاتجاهات البحثية السائدة في تلك البحوث ومدى تلبيتها لدواعي التراكم العلمي والتطوير النظري والمنهجي للمداخل النظرية في بحوث ودراسات الإتصال والإعلام.

وقد استخدم الباحثان أداة التحليل من المستوى الثانيmeta-analysis للبحوث المتاحة المنشورة ويحلل البحث عينة متاحة available sample من البحوث الخاصة بدور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي والمشاركة الانتخابية التي استطاع الباحثان توفيرها، وتم استخدام الكتب والدوريات والمواقع الإليكترونية المتاحة علي شبكة الإنترنت للوصول إلى البحوث الكاملة المنشورة في الدوريات المختلفة عبر البحث بالكلمات المفتاحية الخاصة بدور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي والمشاركة الانتخابية.

مصطلحات ومفاهيم البحث

الدور: التبعات والمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق وسائل الإعلام في تزويد أفراد المجتمع بالمعلومات والحقائق والأخبار التي تساهم في تحقيق التحول الديمقراطي والمشاركة الانتخابية.

وسائل الإعلام: تتمثل في وسائل إعلام قديمة مثل؛ الصحف والقنوات الفضائية التلفزيونية وقنوات الراديو. ووسائل إعلام جديدة تتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي مثل؛ الفيسبوك والتويتر واليوتيوب.

التحول الديمقراطي : يشَير معّيار التحول الديمقراطي إلي تغيَير النظام السياسي من صيغة غَير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، والتحول الديموقراطي عملية تدريجية محتو إليها المجتمع عن طريق تعديل مؤسساته السياسية واتجاهاته من خلال عمليات وإجراءات متنوعة ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية.

المشاركة السياسية: المشاركة السياسية هي تلك العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز الأهداف (تنيو، 2020 , ص 307)

نظرية ترتيب الأولويات أو وضع الأجندة (Agenda- Setting Theory):

تعد هذه النظرية تحولاً في مسار البحوث والدراسات الإعلامية، والتي تميزت بها مرحلة مابعد منتصف القرن العشرين بمحاولة إعادة التصور بقوة وسائل الإعلام الجماهيري وينطلق الباحثون لترسيخ هذا التصور على إن وسائل الإعلام من خلال تركيزها على بعض الموضوعات والقضايا وإهمال بعضها الأخر، تقوم بممارسة تأثيرها على الرأي العام، وان معظم تأثيراتها تمارس عن طريق تقديم المعرفة والأحكام الأساسية حول الموضوعات التي تهم الناس، وبالتالي يتم تشكيل آراؤهم، ويتوقف ذلك على مدى أهمية الموضوعات والمعارف، ودرجة اتساقها وتنوعها، وقربها، وجديتها، وقدرتها على إثارة الجدل والخلاف بين قطاعات الجمهور المختلفة. وعلى الرغم من أنها ذات منظور فردي في دراسة تأثيرات وسائل الإعلام، إلا أنها استطاعت أن تتطرق لجوانب جديدة في مجال بحوث التأثير، وقد صاحب هذه المرحلة العديد من التغيرات التي شهدتها أبحاث ودراسات العلماء في مجال البحوث

الإعلامية حيث أصبح التركيز على (وظيفة ترتيب الأولويات) لوسائل الاعلام (agenda–setting function) ودور وسائل الاعلام لخدمة وحماية أصحاب السلطة والحكم فى المجتمع.

أن نظرية ترتيب الأولويات هي إحدى النظريات التي تهتم بدراسة العلاقات التبادلية بين وسائل الإعلام والجماهير التي تتعرض لهذه الوسائل، وقدرة تلك الوسائل على تحديد أهمية وأولوية بعض القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي تهم كافة قطاعات المجتمع (مكاوي والعبد2007, ص ص396–400).

تعريف النظرية:

يعرف سانشيز (M.Sanchez) عملية وضع الأجندة في الإعلام بأنها" :العملية التي بواسطتها تحدد وسائل الإعلام بما نفكر وحول ماذا نقلق"، وأوضح أن الإعلام هو الذي يهيمن على خلق الصور في أذهاننا وأن رد فعل الجمهور يكون تجاه تلك الصور وليس تجاه الأحداث الفعلية، لذلك فإن وضع الأجندة هي" :عملية تهدف إلى إعادة صياغة جميع الأحداث التي تقع في البيئة المحيطة بنا إلى نموذج بسيط قبل أن نتعامل معها.

كما عرفها ستيفن باترسون (Stephen Batroson) بأنها" :العملية التي تبرز فيها وسائل الإعلام قضايا معينة على أنها قضايا مهمة، وتستحق ردود الحكومة والجمهور، من خلال إثارة انتباههم لتلك القضايا، بحيث تصبح ذات أولوية ضمن أجندتهم، وأن الفرد الذي يعتمد على وسيلة إعلامية ما ويتعرض لها سوف يكيّف إد ا ركه وفقاً للأهمية المنسوبة لقضايا تلك الوسيلة وموضوعاتها، وبشكل يتوافق واتجاه عرضها، وحجم الاهتمام الممنوح لها في تلك الوسيلة.

فرضية النظرية

تعد نظرية وضع الأولويات تحولاً مهماً في كيفية دراسة التأثيرات الناتجة عن التعرض لوسائل الإعلام انطلاقا من فرضية قيام تلك الوسائل بوضع قائمة أولويات الجمهور حسب أهمية هذه القضايا لديها، حيث تؤدي تلك العملية إلى زيادة الوعي والإدراك لتلك القضايا، وبالتالي زيادة معلوماته حولها، وهو ما سينعكس على فهم الجمهور في النهاية لتلك القضايا وسلوكه تجاهها. وتفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات وجميع القضايا وجميع الأحداث، التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات والقضايا التي يتم التركيز عليها بشدة والتحكم في طبيعتها ومحتواها. هذه الموضوعات تثير اهتمام الناس تدريجيا وتجعلهم يدركونها ويفكرون فيها ... وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبيا عن الموضوعات التي لا تطرحها وسائل الإعلام. وإذا تحقق ذلك تكون وسائل الإعلام نجحت في إبلاغ الجمهور عما يجب أن يفكروا فيه(Maccombes &Show1993, pp.64–65).

وبالتالي فنظرية الأولويات لها تأثير كبير في تركيز انتباه الجمهور نحو الاهتمام بموضوعات ما أو أحداث وقضايا بذاتها، فالجمهور لا يدرك من وسائل الإعلام هذه الموضوعات فحسب، بل يعرف كذلك ترتيب أهميتها، بحيث توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين أهمية الموضوع في وسائل الإعلام وأهميته لدى الجمهور.

مكونات عملية ترتيب الأولويات:

تتكون عملية ترتيب الأولويات أو وضع الأجندة من ثلاث مكونات هي:

المكون الأول :أجندة الجمهورPublic Agenda: وتتخذ من أولويات اهتمامات الجمهور، وتتغير تباعاً لها، وقد بدأ هذا الاتجاه على يد (MaCcombs&Show) وهي تعني أن لوسائل الإعلام تأثير على أجندة الجمهور من خلال اعتبارات معينة والتأكيد عليها، وتشمل؛ المألوفية –البروز الذاتي، التفضيل، وتتكون من؛ الأجندة الذاتية، والأجندة الشخصية، والأجندة الخاصة بالمجتمع.

المكون الثاني :أجندة وسائل الإعلام Media Agenda: وتتخذ من أولويات قضايا وسائل الإعلام متغيراً تابعاً لها، وقد ظهر هذا المجال البحثي مرتبطاً بالدراسات الاجتماعية، وتشمل (الرؤية –والبروز لدى الجمهور، والتكافؤ)، وتتكون من أجندة الصحف، وأجندة التلفزيون، وأجندة

الوسائل الأخرى.

المكون الثالث :وضع أجندة السياسة العامة :وتتخذ من أولويات قضايا السياسة العامة ودوائر

صنع القرار وأولويات اهتمام صانعي القرار متغيراً تابعاً لها، بينما تمثل اهتمامات وسائل الإعلام

المتغير المستقل، وتنشأ تلك الأجندة عن طريق الحكومة والسياسة، وتشمل؛ التأييد، والفعل المتوقع، وحرية اتخاذ القرار.

مراحل عملية ترتيب الأولويات:

أشار الباحثان (G.E Lang & K. Lang) إلى أن ترتيب الأولويات يتم في ست مراحل وهي:

– تلقي وسائل الإعلام (الصحافة) الضوء على بعض الأحداث وتجعلها بارزة.

– تحتاج بعض القضايا إلى قدر أكبر من التغطية لتثير الانتباه.

– وضع القضايا أو الأحداث التي تثير الاهتمام في إطارها الذي يضفي عليها المعنى ويسهل

فهمها وإدراكها.

– اللغة المستخدمة في وسائل الإعلام يمكن أن تؤثر على مدركات الجمهور لأهمية القضية.

– تقوم وسائل الإعلام بالربط بين الوقائع والأحداث التي أصبحت تثير الاهتمام وبين بعض الرموز الثانوية التي يسهل التعرف عليها على مواقع الخريطة السياسية، فالناس تحتاج إلى أساس لاتخاذ جانب ما من القضية(الثقة في الحكومة –المصداقية.)

– وضع الأجندة يتم بسرعة ويتزايد عندما يتحدث بعض الأفراد الموثوق فيهم في قضية ما.

وتتأثر عملية وضع الأولويات بمجموعة من المتغيرات الوسيطة (عوامل) التي قد تقوي أو تضعف من درجة التوافق بين أجندة وسائل الإعلام وأجندة الجمهور، وتتمثل في:

العوامل المؤثرة في ترتيب الأولويات:

تركز بحوث ترتيب الأولويات على التأثيرات الاجتماعية القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى لوسائل الإعلام بناء على انتقائية وتركيز تلك الوسائل على قضايا معينة وإهمال الأخرى، وهو ما يترتب عليه إدراك الجمهور لتلك القضايا باعتبارها قضايا مهمة، ويتحدد تأثير الأجندة من خلال المستويات الآتية:

– مستوى خلق الوعي بأهمية القضية.

– محاولة ترسيخ القضية في أجندة الجمهور من خلال التغطية المكثفة.

– استمرار التغطية المكثفة بهدف خلق الاتجاه وتبني السلوك تجاه القضية، ووفقاً لذلك تنجح

وسائل الإعلام بكفاءة في تعريف الجمهور فيما يجب أن يفكروا فيه، ولكنها لا تنجح في تعريفهم

كيف يفكرون.

العوامل المؤثرة في بروز القضية محل ترتيب الأولويات:

ذكر (G.E Lang & K. Lang) أن هناك عوامل أساسية تحكم بروز القضية محل ترتيب الأولويات، وهي:

1- اللغة التي تستخدمها وسائل الإعلام في وصف أهمية هذه القضية.

2- طريقة معالجة وتناول وسائل الإعلام لهذه القضية.

3- الاستعانة بشخصيات مشهورة للتأكيد على أهمية القضية.

العوامل المؤثرة في عملية ترتيب أولويات الجمهور:

تتأثر عملية ترتيب أولويات الجمهور من طرف وسائل الاعلام بعدة عوامل ومتغيرات منها:

- الاتصال الشخصي / السمات الديموغرافية / درجة التجانس / طبيعة القضية / أهمية القضايا/ الفترة الزمنية / نوعية الوسيلة (مكاوي والعبد2007, ص ص396-400).

العوامل المؤثرة في ترتيب أولويات وسائل الإعلام:

قدم كل من "Shomake & Reese" في عام 1996 إطارا نظرياً لفهم كيف يتم ترتيب أولويات وسائل الإعلام، حيث أوضحا أن محتوى وسائل الإعلام يمكن أن يتأثر بخمسة عناصر، وهي: (حسونه, 2/10/2015)

أولا :القائم بالاتصال.

ثانيا :الممارسات المهنية الروتينية للعاملين بوسائل الإعلام.

ثالثا :التأثير على المضمون من داخل المنظمة الإعلامية، وهذا التأثير تتعدد مصادره، فمنها.

1-الأحزاب السياسية جماعات الضغط ذات المصالح الخاصة.

2-أولويات السلطة التنفيذية.

رابعا: أولويات جماهير وسائل الإعلام.

خامسا: وسائل الإعلام تؤثر في أولويات بعضها البعض.

وسائل الإعلام وتشكيل الرأي العام

حظي الرأي العام باهتمام علوم كثيرة ومختلفة ولذا اختلفت رؤية كل علم له عن غيره، وقد تمثل هذا الاختلاف في طبيعة العلم ومجال اهتماماته، هل هو يهتم بالفرد أم بالجماعة أم بالجماهير، فعلماء النفس تناولوا الرأي العام كظاهرة فردية ولذلك ركزوا الاهتمام على :كيف يكوّن الفرد رأيه؟ وما علاقة الرأي بالاتجاه والقيم والمعتقدات؟ أما علماء السياسة فقد تمثل اهتمامهم بالدور الذي يلعبه الرأي العام في اتخاذ القرار السياسي حيث يعتقدون أن وجود حكومة ناجحة يستلزم أن تلعب الجماهير دورا مهما في تحديد السياسة العامة بينما ركز علماء الاجتماع على كون الرأي العام نتاجا جمعيا واضحا لنا وهو النتاج النهائي لعملية التفاعل الاجتماعي داخل الجماهير.

يشير مفهوم الرأي العام إلى التعبير الإرادي عن وجهات نظر الجماهير نتيجة التقاء كلمتها وتكامل مفاهيمها بشأن مسألة تثير اهتمامها وتمس مصالحها، وهو ليس مجرد مجموع حسابي للآراء كأحد البدائل المتاحة لكنه أكثرها ملائمة وأهمية من وجهة نظر الجماعة ككل(القصبي, 2009 :63).

ويعرف (أحمد بدر) الرأي العام: هو التعبير الحر عن آراء الناخبين أو من في حكمهم بالنسبة للمسائل العامة المختلف عليها، على أن تكون درجة اقتناع الناخبين بهذه الآراء كافية للتأثير على السياسة العامة، والأمور ذات الصالح العام، بحيث يكون هذا التعبير ممثل لرأي الأغلبية – .تعريف الموسوعة السياسية: الرأي العام: بأنه اتجاه أغلبية الناس في مجتمع ما، اتجاها موحدا إزاء القضايا التي تؤثر في المجتمع أو تهمه أو تعرض عليه، ومن شأن الرأي العام إذا ما عبر عن نفسه، أن يناصر أو يخذل قضية ما أو اقتراحا معينا، وكثيرا ما يكون قوة موجهة للسلطات الحاكمة(الكيالي, وآخرون,1991: 803) .

وهناك من يعرف الرأي العام بأنه الرأي السائد بين جماعة من الناس إزاء قضية أو مشكلة تمس مصالحهم أو قيمهم تم التوصل إليه بعد نقاش وصراع للآراء والأفكار الهدف منه الوصول إلى من بيدهم القرار بشأن تأييد أو معارضة قرار ما (مجاهد، 14:2010).

وثمَّة تعريفات كثيرة جدًا للرأي العام، وتكاد كل هذه التعريفات تجمع على أن التعبير عن الرأي العام من ناحية ومحاولة تغييره وتوجيهه والتأثير فيه أو حتى تكوين رأي عام من جديد، من ناحية أخرى لن يتم إلا عن طريق الإقناع الذي يتطلب التواصل بكل ما يستلزمه من مناقشة مختلف الآراء وفحصها، ونقد الأفكار المعارضة، مع الاستعداد لقبولها إن ثبتت صحتها .ففرض الرأي أو الفكر عن طريق القهر والإملاء ومطالبة الآخرين باعتناقه والأخذ به بغير اقتناع منهم لا يعني أبدًا تكوين رأي عام بالمعنى الدقيق للكلمة، أي أن حرية الفكر والتعبير وإبداء الرأي هو الأساس الذي يقوم عليه الاتجاه العام في المجتمع الذي يمثل الحد الأدنى من الاتفاق حول موضوع معين، أو قضية معينة.

مصادر تكوين الرأي العام في المجتمعات:

يساهم في تكوين الرأي العام في المجتمعات مجموعة من العوامل تتمثل في؛ السمات الوراثية, الانتماء الديني, البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية, الميزات الذاتية للفرد والجماعة, التقاليد والتصورات والموروثات الثقافية, وسائل الاعلام(كنعان،2117 , ص63).

ويشير المختصون إلي أن مصطلح الرأي العام عادة ما يأتي مقترنًا بمصطلح الإعلام، والسبب في ذلك هو الدور المؤثر لوسائل الإعلام على اختلاف تصنيفاتها ما بين تقليدية أورقمية في تشكيل اتجاهات الرأي العام، مع الأخذ في الاعتبار علاقة السُلطة بوسائل الإعلام من ناحية وعلاقتها بالرأي العام من ناحية أخرى.

كما يشير المختصون إلي أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة لا يمكن تجاهلها لفهم دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام ، وأحد أهم تلك العوامل هو سياق علاقة السلطة بوسائل الإعلام وهو التخوف الذي أثاره المقررين الخواص لحُرية التعبير في الإعلان المشترك بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة بعنوان (التحديات العشرة الرئيسية لحُرية التعبير في العقد المقبل)، وفي مُقدمة تلك التحديات التي يذكرها المقررون الخواص تأتي آليات سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، فحسب الإعلان تعد السيطرة من القيود التي تحد من حُرية التعبير وتعتبر مُشكلة خطيرة. وتتخذ تلك السيطرة أشكالاً عديدة، إلا أنهم يشعرون بالقلق بصفة خاصة إزاء ممارسة النفوذ السياسي أو السيطرة السياسية على وسائل الإعلام العامة بحيث تستخدم كأدوات تنطق باسم الحكومة بدلً من أن تكون هيئات مستقلة تعمل من أجل الصالح العام.

إن دور وسائل الإعلام هو نشر الحقائق والآراء، حيث يهدف هذا النشر الي تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة الصادقة. وذلك بغرض معاونتهم ودفعهم إلى تكوين الرأي الصائب والسليم إزاء مشكلة ما أو مسألة عامة، إن هدف وسائل الإعلام هو نقل الصورة بأمانة وليس إنشاء هذه الصورة، لأن عملية إنشاء تلك الصورة هو من عمل المواطن (مبارك, 15-11-2021).

استقلالية الاعلام:

يثير المختصون جدلا حول؛ هل الانتقال لنظام ديمقراطي يساعد على نشأة إعلام مُستقل وحُر؟ أم نشأة إعلام مُستقل وحُر سيساعد على حدوث التحول الديمقراطي؟ ولكنهم يتفقون على أن استقلالية الإعلام ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالديمقراطية ومبادئها،

وبقدرة الإعلام على أداء وظيفته الاجتماعية الأولى وهي الرقابة الذاتية للمجتمع. وأنه كلما كان الإعلام أكثر استقلالاً، كلما كانت تغطيته أكثر انضباطًا، وأشمل، وأكثر تمثيلا للمجتمع بكافة أطيافه وغير مُنحازة لطرف على حساب الآخر، ومن ثم يساعد ذلك على تحقيق أداءً مهنيًا أفضل ويضمن الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في التعبير والتنظيم والمعرفة ومن ثم المُشاركة الفعَّالة في الحياة العامة(مبارك, 15-11-2021).

ويشير المختصون إلي أن الديمقراطية ثقافة تنشأ وتترعرع مع الانسان خلال مراحل حياته ، وليست هيكلا فالهياكل قنوات لتنظيم حراك ثقافي ديمقراطي اساسه التسامح تجاه الاخر وقبول الاخر ، بعكس الفرد الذي ينشأ ويترعرع في كنف الدكتاتورية ويحمل افكار موروثة كثقافة التخوين والتصنيف واقصاء الاخر .

ويؤكدون علي أن الدولة مسؤولة عن التعليم والتأهيل، وأن التربية الوطنية ، لايمكن الا ان تكون

ديمقراطية مبنية على الفرد الحر المسؤول، المتجه اساسا نحو المصلحة والفائدة عن طريق توظيف العلم التجريبي .وهو مايتطلب التاكيد عليه من خلال قنوات اعلامية وثقافية ومنظمات المجتمع المدني ، لترسيخ قيم الديمقراطية والدفع باتجاهها.

وسائل الاعلام والتحول الديمقراطي

أما فيما يخص علاقة الإعلام بالتحول الديموقراطي، فان هذه العلاقة تعد إحدى أهم الموضوعات التي شغلت وتشغل بال العديد من المفكرين والأكاديميين والسياسيين في العالم.

فالإعلام السياسي هو علم قائم بذاته، خصصت له العديد من الجامعات والمعاهد في العديد من دول العالم حيزا كبيرا من أقسام الإعلام والعلوم السياسية.

ويعود تأثير الإعلام على السياسة إلى قرون خلت، حيث يمتد هذا التأثير إلى القرن السادس عشر، عندما بدأ التفكير في كيفية تشكيل الرأي العام .وبعد ذلك تطورت الأحداث السياسية الدولية بظهور الدولة القومية في أوروبا وبداية النزاعات والخلافات بين الدول الأوروبية، فدفعت هذه الخلافات الدول الأوروبية إلى محاولة استمالة الرأي العام وتشكيل رأي عام مؤيد ومناصر لتوجهات الأنظمة السياسية القائمة في ذلك الوقت، ولم تجد هذه الأنظمة وسيلة أقوى وأكثر تأثيرًا وأسرع انتشارًا من الإعلام بوسائله المختلفة، التي وإن كانت محدودة من حيث النوعية والكمية إلا أنها بالمقارنة مع الطرق التقليدية الأخرى مثل نقل الأخبار والمعلومات وبناء التحالفات بوساطة الأفراد، تعد متقدمة وتساعد على نحو كبير في كسب تأييد أكبر عدد ممكن من الرأي العام لكل ما تقوم به الأنظمة السياسية بوقت وجهد وتكاليف أقل.

أسس التحول الديمقراطي

يكاد يجمع الباحثون على أن عملية التحول الديمقراطي تعني الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلى نظم ديمقراطية، ويعني هذا تطبيق عدة سياسات تؤكد هذا التحول أهمها :استقلال القضاء، التعددية السياسية والحزبية، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الإعلام. وبذلك نستطيع الوصول إلى حكم ديمقراطي وفق أسسه الدستورية والقانونية والفكرية القائمة على المرتكزات التالية:(حافظ، مارس 2004 ، ص ص48-49)

– بيئة ثقافية اجتماعية تؤمن بأن الحرية حق أساسي من حقوق الانسان لا يحق إهداره، أو الانتقاص منها وانتهاكها، تبدأ من المنزل والمدرسة وتتضح في مؤسسات المجتمع.

– بناء قانوني سليم يكرس الحريات ويحمي الحقوق بعدالة وتوازن ومساواة بين الجميع دون تمييز بسبب المنصب أو المهنة أو العرق أو الدين أو الجنس.

– نظام قضائي عادل مستقل نزيه يقوم على تطبيق القانون على الجميع دون تدخل حكومي أو ضغط خارجي أو انحياز ذاتي .

– إيمان عام بحق جميع المواطنين في تمثيلهم واشراكهم والتعبير عنهم في إدارة شؤون الدولة واقتسام ثرواتها ووضع سياساتهاالمختلقة وتداول السلطة بين أبنائها.

– آلية محددة للتمثيل الحر عبر ضمان انتخابات نزيهة انطلاقا من البلدية إلى الولاية إلى البرلمان وصولا إلى أعلى هرم في السلطة (رئيس الجمهورية) تحترم أصوات الناخبين واختياراتهم دون تزييف أو تزوير.

– فصل كامل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية ضمانا لنزاهة الحكم في ظل مساءلة ومحاسبة صريحة ترسيخا لدولة المؤسسات وحكم القانون.

– إعلام حر ومؤسسات إعلامية مستقلة تقود الرأي العام وتعبر عن المجتمع الديمقراطي وتمارس المحاسبة والمراقبة والمساءلة العلنية باسم الرأي العام.

– تنمية إنسانية شاملة وموصولة تحقق العدالة الاجتماعية وتساهم في تطوير الاقتصاد والسياسة على أساس متوازن .

دور وسائل الاعلام في التحول الديمقراطي

يشير الباحثون والمختصون في مجال الإعلام أن هناك دوراً ووظيفة لوسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي. وقام الباحثون (Donohue, Tichenor & Olien,1995, pp. 115-132.) باستخدام تشبيهات واستعارات مبنية على أساس العلاقة بين الإنسان والكلب لتوضيح هذا الدور والوظيفة الإعلامية:

– وظيفة كلب المراقبة :watchdog وتعد هذه الوظيفة امتداداً لمفهوم السلطة الرابعةfourth Estate ، أي أن وسائل الإعلام تسعى لأن تكون رقيباً على كل ما يدور في المجتمع من مدخلات ومخرجات، بما في ذلك مراقبة المؤسسات الاجتماعية والسياسية النافذة في المجتمع، وهنا يوصف دور وسائل الاتصال بأنه مثل دور الحارس اليقظ الذي يعمل كحارس ورقيب ضد إساءات استخدام السلطة الرسمية، وكمراقب لمصالح المجتمع وحمايته من الفساد والانحراف، فوسائل الاتصال تعمل كرقيب للسلطة من خلال مراقبة المؤسسات والقضايا والأحداث والآراء، وتسليط الضوء على بعضها، وتقويم أداء الحكومة، وترويج مبدأ الحق في المعرفة، وحماية المجتمع من تسلط النظام السياسي، وهذا الدور الواقي يتم بشكل أفضل بواسطة وسائل إعلام مستقلة تحكمها اهتماماتها ومعاييرها الخاصة.

– وظيفة كلب الحراسة :Guard dog وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الإعلام تقوم بحراسة فقط للمؤسسات النافذة في المجتمع، وتكون أشد الحرص على متابعة العناصر الطفيلية التي تدخل إلى المجتمع وتعكر صفوه ونقاء العلاقة القائمة .

– وظيفة الكلب المرشد :Guide dog وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الإعلام تقوم بدور المرشد أو الدليل الذي يمد المواطنين بمجموعة من المعلومات عن السياسات، وصانعي السياسة، والتي يحتاجونها لصنع القرارات، ولتقييم قادتهم.

– وظيفة الكلب الأليف :lapdog أو الكلب الناقل وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الإعلام ترتمي في حضن المؤسسات الاجتماعية والسياسية دون أن تكون أداة مستقلة، ودون إبداء أي مساءلة للسلطة، ودون الالتفات إلى الآراء والاتجاهات الأخرى في المجتمع، خاصة التي لا تتفق مع مصالح المؤسسات النافذة في المجتمع، فهي تكون بمثابة أداة ناقلة لما يريد النظام السياسي أن تعرفه الجماهير، وبالطريقة التي يريدونها بدون توجيه أية انتقادات للمؤسسات القائمة.

ويضيف krauss دوراً ووظيفة خامسة لوسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي يطلق عليها وظيفة الكلب القائد : lead dog وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الاتصال تقوم بدور وضع الأجندة Agenda setting للقضايا المطروحة على الساحة السياسية، حيث تلعب وسائل الإعلام كمصفاة لهذه الحلول وترتيبها حسب الأولويات والأهمية قبل تقديمها للجمهور، كما تحث السياسيين على متابعة هذه القضايا نظراً لأهميتها في سياق الشأن العام، وبذلك تلعب دور الكلب القائد في الطريقة المحددة لإعطاء تغطية أكبر لأحد من القضايا أكثر من الأنواع الأخرى.

ومن خلال مراجعة التراث الأدبي والبحثي لموضوع العلاقة بين وسائل الاعلام والتحول الديمقراطي يخلص المختصون إلى أدوار ووظائف وسائل الاعلام في توجيه سياسات دولها ودول العالم نحو التحول الديمقراطي وذلك على النحو التالي:

أولا :في ظل التطور الذي شهدته وسائل الاعلام أصبح الاعلام هو الموجه الرئيسي لسياسات العالم حيث أن صناع القرار يؤثرون ويتأثرون بما تنشره وسائل الاعلام حول موضوعات محلية وإقليمية وعالمية مما يجعلهم يغيرون من سلوكهم اتجاه العديد من القضايا.

ثانيا :يقوم الإعلام الحر بدور أساسي في الترويج للتحول الديمقراطي من خلال البث المباشر والحي للعديد من نماذج ديمقراطيات العالم وهذا فيه رسائل ضمنية للقادة وبقية الجماهير من أجل التغيير والانتقال إلى الأحسن في ظل نظام ديمقراطي يؤمن بالحرية.

ثالثا :تشير الدراسات إلى تزايد أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام في المجال السياسي ويتجلى ذلك في توظيف وسائل الإعلام الدولية والمحلية ليتم من خلالها ترويج القيم السياسية الاجتماعية والثقافية الغربية ونشرها في دول الجنوب، وهذا ما حدث بالفعل في عملية الإصلاحات الأخيرة في الشرق الأوسط حيث أصبحت الكثير من الحكومات في إحراج أمام شعوبها.

رابعا :اكتسب تأثير وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي أهمية كبيرة حيث كانت التغطية الإعلامية في بعض الدول تدعم مطالب المعارضة من أجل حكومة أكثر شفافية، وذلك في محاولة منها لدفع عجلة الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية يتمتع فيها الفرد بحقوقه المدنية والسياسية.

خامسا :تأثرت عملية صياغة التحول الديمقراطي في العديد من الدول بوسائل الإعلام وما تنشره من أخبار وتحاليل لقدرتها على التغلغل داخل دواليب الحكم إلى حد يجعل من الصعب تفادي تسرب الأنباء قبل تنفيذ السياسات، وهذا ما يدفع برجال السياسة إلى التغير أحيانا والقبول بأمر الواقع أحيانا أخرى.

سادسا :تقع بعض التأثيرات السياسية(التحول الديمقراطي) لوسائل الاعلام من خلال معلوماتها على الأفراد والتي قد تعدل أو لا تعدل الاتجاهات وهذه **بدورها** قد تعدل أو لا تعدل السلوك السياسي وهذا التأثير قد يتحقق من خلال أي عنصر من عناصر العملية الاتصالية المرسل والرسالة والوسيلة والمستقبل أو قد يتحقق من خلال سياق الاعلام أو التوقيت أو التتابع أو التكرار.

سابعا :تتدخل وسائل الإعلام في عملية اتخاذ القرار في مراحل مختلفة، فهي تقدم لرجل السياسة المعلومات التي يبني على أساسها وجهة نظره، أو تقدم له المادة التي يريدها ليدعم وجهة نظره في عملية الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، وبالتالي اتخاذ القرار الصائب نحو هذا التوجه.

ثامنا :من الطبيعي أن وسائل الإعلام لا تعط نفس الاهتمام والتركيز لكل القضايا حيث تظهر فروق المعالجة الإعلامية من حيث الشكل والموضوع والتكرار والمساحة أو الزمن وعناصر الابراز المختلفة، وبناء على هذه المفارقة في التركيز تتشكل الأجندة الإعلامية، بخصوص القضايا السياسية وعلى رأسها قرار التحول الديمقراطي.

تاسعا :إن تركيز وسائل الإعلام على قضايا سياسية لها علاقة بالتحول الديمقراطي يؤدي إلى انتقال نفس التركيز إلى أصحاب القرار السياسي، بحيث تصبح أولويات اهتمام وسائل الإعلام هي ذاتها أولويات اهتمام السياسيين، أي أن وسائل الإعلام تدفع رجل السياسة في كثير من الأحيان إلى التكيف لإدراكه للقضايا وفق تكيف وسائل الإعلام وإدراكها لذات القضايا بشكل يحقق تناغما بين أجندة وسائل الاعلام وأجندة رجل السياسة.

وسائل الإعلام الجديدة والتحول الديمقراطي

يشير المختصون والبحاث أنه لا توجد نظرية علمية شاملة ودقيقة توضح وتشرح طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي، فالدراسات والنظريات المتوافرة حول هذه القضية يكتنفها التنافر والغموض لدرجة التعقد والتشابك إلى حد كبير، فقد أوجدت تلك الدراسات تباينات حول عما إذا كانت هناك علاقة إيجابية أم سلبية بين وسائل الاتصال والديمقراطية، وعما

إذا كان ينبغي أن تسبق عملية تحرر وسائل الإعلام خطوات التحول الديمقراطية أم العكس. ولكن من الممكن اليوم تصنيف العلاقة بين وسائل الإعلام الجديدة (مواقع التواصل الإجتماعي) والتحول الديمقراطي في ضوء ثلاثة اتجاهات. الأول يعترف بالدور الفاعل للإعلام الاجتماعي في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، باعتبار أن وسائل الإعلام أداة أساسية في الانتقال الحر (الديمقراطي) والإصلاح السياسي بمعناه الحر. والثاني ينظر بنظرة سلبية لدور(مواقع التواصل الإجتماعي) في عملية هذا التحول، من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة ومحددة. والاتجاه الثالث والأخير ينظر إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام الجديد والديمقراطية بوجهة نظر اعتدالية تعطي للإعلام أدواراً محددة في مرحلة التحول(https://alwatannews.net).

المشاركة السياسية ودورها في العملية الانتخابية

المشاركة السياسية تمثل قضية مهمة في أي مجتمع، حيث يمارس المواطن حق أصيل من ضمن حقوقه السياسية والدستورية التي تكفلها التشريعات والقوانين الوطنية، ومن المؤكد أن عملية المشاركة تختلف من دولة إلي أخري حسب طبيعة النظام السياسي القائم ما بين الانظمة السياسية الديمقراطية، التي تسمح لمواطنيها بالمشاركة السياسية الواسعة، والمتمثلة في حق المواطن في التصويت، وكذلك حق المواطن في تولي وظائف عامة، وأيضا مشاركة المواطن في صنع القرارات التي تخص السياسات العامة للدولة إلي غيرها من الحقوق الأخرى. في حين نجد أن المجتمعات التي تحكم من قبل الانظمة الاستبدادية والديكتاتورية لا تسمح لمواطنيها بالمشاركة السياسية باي شكل من أشكال النشاط السياسي المتعارف عليه في الدول الديمقراطية المتقدمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وللحديث عن دور المشاركة السياسية في عملية الانتخابات يجب أن نتناول في البداية مفهوم المشاركة السياسية، حيث نجد أن المشاركة السياسية تمثل أحد أهم المفاهيم التي وجدت اهتمام العديد من المتخصصين في مجالات العلوم الانسانية كافة، وذلك لما له من مكانة كبيرة وأيضا لتداخل هذا المفهوم مع العديد من المفاهيم الأخرى، وأيضا لان هناك الكثير من المفاهيم في مجال العلوم السياسية التي يتوقف تحققها علي أرض الواقع علي توفر هذا المفهوم مثل مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي، حيث لا يمكن الحديث عن مفهوم الديمقراطية دون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي.

المشاركة السياسية تعني مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، كما انها هي العملية التي يمكن من خلالها ان يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية علي أن تتاح الفرصة لكل مواطن بان يسهم في وضع الأهداف والتعرف علي أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلي أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود علي أساس الدفاع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وان يعتقد كل فرد ان لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع وتعرف أيضا المشاركة السياسية علي أنها تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر(عثمان, 21 اغسطس 2016) .

كذلك فان المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلي مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. وتبعاً لتعريف صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون(HUNTINGTON & NELSON,1976)، فان المشاركة السياسية تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً، أم غير فعال.

يؤكد بعض الباحثين أن المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية، تتعلق ببنية نظام سياسي وآليات عملياته المختلفة، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات، سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجان النظام السياسي، بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقيمون عليها.

تقتضي المشاركة السياسية وجود نوع من من التأثير المباشر أو غير المباشر الذي يمارسه المواطن في مسار السياسات العامة والقرارات وتوجهاتها محلياً ووطنياً، والقدرة علي اختيار جزء من النخب الحاكمة، ومناقشة ومواكبة مختلف القضايا السياسية. وبهذا الشكل فان المشاركة السياسية تعد حق وسلوك مبني علي الحرية في الاختبار، ويفترض أن تكون لها تأثيرات وانعكاسات علي صناعة القرار العمومي في مختلف تجلياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إنها وسيلة لإبداء الرأي تجاه مختلف القضايا، ومدخل لممارسة عدد من الحقوق، وسبيل للإسهام في تطور المجتمع وتحسين الظروف المعيشية. وآلية لإبراز الذات والمؤهلات(لكريني, 13فبراير 2016).

المشاركة الانتخابية .

إن المشاركة السياسية كانت حتي العصر الحديث مقتصرة علي الأثرياء والوجهاء من أصحاب المولد النبيل، أما الاغلبية الساحقة بمنأى عن المشاركة السياسية، ومنذ مطلع عصر النهضة وحتي القرن السابع عشر، بدأ الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية، وبلغ هذا الاتجاه ذروته أثناء الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وتجدر الإشارة إلي أن العوامل التي أسهمت في اتساع نطاق المشاركة السياسية تتمثل بالتحول من اقتصاد الكفاف الي الاقتصاد النقدي ونمو المدن وازدياد التعليم، وظهور قوي اجتماعية جديدة، و كذلك دفاع المثقفين عن قيم المساواة والحرية وزيادة الصراع بين القيادات السياسية اضافة إلي التدخل الحكومي المتزايد في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية(الطاهات، 2021). وهناك مجموعة أخري من العوامل التي تتحكم في حجم المشاركة، فهناك الحملات السياسية التحسيسية والتحفيزية التي تقودها وسائل الأعلام المختلفة أو تلك التي تقودها الأحزاب السياسية ... كما أن المستوي الثقافي والتعليمي والاجتماعي... للفرد (مستوي الدخل، والسن، والجنس، والمهن) كلها عوامل أسهمت في بشكل كبير في زيادة نسبة المشاركة السياسة في مختلف المجتمعات . .. كما لا يخفي أثر الثقافة السياسية السائدة في هذا السياق، ذلك أن المجتمعات التي يتجسد فيها الشعور بالمواطنة، تعرف مشاركة متزايدة في الحياة السياسية، مقارنة مع الدول الشمولية التي تعرف إشكالات مرتبطة بتدبير التنوع والاختلاف المجتمعين .

إن المشاركة التي تتم ضمن شروط قانونية وسياسية سليمة وبناءة، غالبا ما تدفع نحو الاندماج داخل المجتمع، وتسمح بتجاوز العلاقة المتوترة التي يمكن أن تسود بين المواطن وصانعي القرار إلي علاقة مبنية علي الحوار والتواصل. يمكن القول أن المشاركة السياسية تسمح للأفراد بممارسة حقوقهم السياسية في جو سليم وعلني، في إطار من الضوابط والقوانين المعمول بها، بما يحقق الاستقرار داخل المجتمع ويحول دون بروز سلوكيات منحرفة وعنيفة يمكن أن تقودها بعض القنوات التي تشتغل في السر بصورة تهدد مقومات المجتمع وأمنه(لكريني، 13فبراير 2016).

من هنا نستطيع القول أن المشاركة السياسية الفاعلة متي توافرت شروطها ومقوماتها، تنمي الشعور بالثقة والأمل لدي المواطن ،وترسخ نوعاً من التواصل البناء بين المواطن وصانعي القرار، كما تعطي مدلولاً إيجابياً لأداء المؤسسات والقنوات السياسية والحزبية وتسمح بتوفير مناخ من الاستقرار داخل المجتمع. وتجدر الاشارة أيضا إلي أنه من أهم صور المشركة السياسية هو ممارسة انشطة تقليدية أو عادية أبرزها التصويت في الانتخابات ومتابعة الامور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العامة، والمشاركة في الحملات الانتخابية بالمال أو الدعاية والانضمام إلي جماعات المصالح، والانخراط في الاحزاب السياسية، والاتصال بالمسؤولين، والترشيح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية. وتعد الانتخابات آلية رئيسية ضمن الممارسة الديمقراطية، فهي تسمح باستشارة المواطنين واستحضارهم في صناعة القرارات. وتختلف هذه الآلية من حيث أهميتها وناجعتها من دولة إلي أخري.

واذا ما قمنا بتحديد مفهوم الانتخابات يمكن القول أن الانتخابات مصطلح مشتق من النخبة ، والنخبة هي صفوة المميزين من أي مجموعة إنسانية ليكونوا واجهة لهذه المجموعة في إدارة بعض المهام العامة التي تحقق مصالح مشتركة، ولكن بكفاءات ومهارات وصفات يجب توافرها فيمن يتم اختياره، لذلك فإن الانتخابات تكون بمثابة شهادة من الناخبين بكفاءة من تم اختياره من

المنتخبين لتحقيق المصالح وتوفير الحلول للمشاكل، وفي ذلك مقاربة لفكرة الانتخاب الطبيعي القائم علي فكرة البقاء الوظيفي للأصلح، فإذا كانت الحياة مجموعة من الوظائف فإن بعض الوظائف العامة تتطلب اختيار الأصلح لها عن طريق الانتخاب، وهو الاختيار الجماعي بنظام أغلبية الآراء (النصف + واحد) وليس التعيين بنظام الاختيار الفردي من الرئيس للمرؤوس (لكريني، 13فبراير 2016).

والانتخابات هي إجراء دستوري لاختيار الفرد، أو مجموعة من الأفراد لشغل منصب معين، وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من المبادئ القانونية التي تتكون من نظام تشريعي الهدف منه تنظيم عملية الانتخاب حتي ينتج عنها تطبيق قانون جديد، أو تعديل قانون قائم، او فوز أحد المرشحين للانتخابات، أو غيرها من الأحداث الدستورية المرتبطة بالانتخابات ارتباطاً مباشراً. إن فكرة الانتخابات تعد من الأفكار الإنسانية القديمة، والتي تساهم في حل النزاعات والاختلافات حول رأي ما، وقد عرف الرومان القدماء فكرة الانتخابات في اختيارهم للقادة، والشخصيات البارزة لتولي المناصب، والمهام في الدولة، كما أنها عرفت في العالم العربي الإسلامي عندما كان الصحابة – رضي الله عنهم – يختارون خليفة للمسلمين عن طريق الإجماع علي اسم صحابي منهم(خضر ، 7 أبريل 2016).

وتعرف الانتخابات أيضا بأنها الإجراء الرسمي لاختيار شخص ما لوظيفة رسمية، أو قبول أو رفض مقترح أو قرار سياسي ما عن طريق التصويت، فهي هنا وسيلة من وسائل اتخاذ القرارات السياسية، وقد تزامن انتشار ممارسة الانتخابات للتعيين في المناصب الرسمية مع ظهور الحكومات ذات التمثيل الشعبي في أوروبا و أمريكا الشمالية في القرن السابع عشر، ويعني ذلك أن يختار الناخب أحد الأشخاص، أو أحد الخيارات، أو المقترحات المتاحة له فيها فيما يتعلق بالأمور العامة للبلاد، ويعد وجود الخيارات سواء في المرشحين أو في القرارات ضرورة من ضرورات الانتخابات وبدونها لا يمكن تسمية إجراء ما إجراء انتخابي حقيقي، فلا تستقيم الانتخابات بوجود مرشح واحد(آل عبداللطيف ، 30 / 10 / 2012).

وينظر الكثير من المؤيدين للانتخابات من المشرعين، وعلي وجه الخصوص في البلدان الغربية الليبرالية، إلي الانتخابات بصفة عامة وبكافة أشكالها علي أنها تلبية لحق من حقوق الإنسان التي وردت في ميثاق حقوق الإنسان وهو " حق الإنسان وحريته في المشاركة في إدارة شؤون المجتمع الذي يعيش فيه ". ولذلك ينظر للانتخابات علي أنها قضية سياسية يقيم بموجبها أداء الحكومات السياسي وتمارس الرقابة عليها. فالهدف الأساسي من الانتخابات هو الوصول إلي المشاركة السياسية التي تفضي للاستقرار السياسي والاجتماعي ولتهيئة ظروف ملائمة للنمو والتقدم، والقضاء علي الاستفراد بالسلطة والحد من القرارات الفردية العشوائية التي لا يوافق عليها المجتمع. والانتخابات من ناحية أخري ، تزود السلطة السياسية بالمشروعية المطلوبة لأنها تضمن تمثيل السلطة السياسية للمجتمع بكافة طبقاته وطوائفه واتجاهاته عبر الأفراد الممثلين لهم ويشاركون في اتخاذ القرار. وعليه فالتمثيل الشعبي يسهل علي السلطة السياسية مهمة اتخاذ القرارات المصرية في المواقف التاريخية الحاسمة، لأن الأمة كلها وليس فرداً أو أفراداً معينين، تتحمل مسؤوليتها، عبر التمثيل، أو التصويت في اتخاذ هذه القرارات(آل عبداللطيف ، 30 / 10 / 2012) .

ولهذا نجد أن مشاركة المواطن في الانتخابات بأشكالها المتعددة تجسد مفهوم المشاركة السياسية في أفضل صورها ومعانيها. لأن الانتخابات تمثل إحدى الحقوق السياسية التي من المعروف انها تكفلها القوانين والدساتير الوطنية في كافة الدول الديمقراطية التي تحترم حقوق الانسان السياسية والاقتصادية، إن احترام الدول لهذه الحقوق يلزمها بأن توفر كافة الظروف المناسبة التي تسمح للمواطن أن يتمتع بهذه الحقوق ويمارسها بكل حرية واحترام دون أن تفرض عليه أية قيود من جانب الدولة ولاسيما في عمليات الانتخابات المختلفة .

ويعبر مستوي المشاركة الشعبية في الانتخابات، عن الاهمية الكبيرة التي توليها الدولة لمشاركة المواطن في عمليات الانتخابات المختلفة، حيث نجد أنه كلما كانت نسبة المشاركة من أفراد الشعب في الانتخابات عالية كلما عطت مشروعية كبيرة لنتائج هذه الانتخابات، إن مخرجات تلك الانتخابات كما أشرنا تمثل العملية السياسية التي تنظمها الدولة وتشرف عليها من أجل

اختيار قياداتها الإدارية والسياسية التي سوف تتولي صنع وتنفيذ السياسات العامة للدولة سواء كانت تلك السياسات داخلية أو خارجية، وهنا يأتي دور المواطن الذي يجب عليه أن يشارك بفاعلية في العملية الانتخابية في مجتمعه سواء كانت هذه الصورة من المشاركة السياسية تستهدف انتخابات محلية أو انتخابات نيابية أو انتخابات رئاسية.

دور وسائل الاعلام في عملية الانتخابات

تقوم وسائل الاعلام المختلفة بدور مهم في عملية الانتخابات، وذلك من خلال توعية الراي العام بأهمية الانتخابات في المجتمع وما يترتب عليها من مخرجات يفترض أنها تخدم مصلحة الوطن والمواطن، وكذلك تشمل هذه التوعية والتثقيف حث المواطن علي ضرورة تحمل مسؤوليته الوطنية والاخلاقية تجاه بلاده، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية وبكافة صورها المختلفة، سواء كانت الانتخابات المحلية أو البرلمانية أو الرئاسية، وكذلك حتي عمليات الاستفتاء التي يشارك فيها الشعب ويدلي بصوته فيها ضمن عمليات المشاركة السياسية التي تعد حق من حقوق الانسان الاساسية في مجتمعه.

وتعد وسائل الإعلام أحد العناصر الأساسية للديمقراطية، ويستحيل إتمام الانتخابات الديمقراطية دون وسائل إعلام. لا ترتبط الانتخابات الحرة والنزيهة بحرية التصويت ومعرفة كيفية الإدلاء بالصوت فحسب، ولكنها ترتبط أيضا بعملية تشاركية الرأي، حيث يشارك الناخبون في نقاش وتتوافر لديهم معلومات كافية حول الأحزاب والسياسات والمرشحين والعملية الانتخابية ذاتها حتي تكون اختياراتهم واعية ومبنية علي معلومات. بالإضافة إلي ذلك، يقوم الإعلام بدور الرقيب علي الانتخابات الديمقراطية، حاميا شفافية العملية الانتخابية(شبكة المعرفة الانتخابية، 12/ 2/ 2022).

ومن الضرورة بمكان أن تلعب وسائل إعلام الدولة دوراً كبيراً في الترويج لقيم المواطنة والتعددية من خلال العمل باجتهاد من أجل رفع وعي الناخبين بالإضافة الي تسليط الاضواء علي المرشحين بعيدا كل البعد عن الترويج لهم، فضلا عن كونه وسيلة ضاغطة علي من يريد التلاعب بالديمقراطية والتأثير علي نتائج الانتخابات، كما لا ننسي أن من حق الاحزاب والمرشحين استخدام وسائل الإعلام كمنصة تفاعلية بينهم وبين الجماهير.

كما أن لوسائل الإعلام دور في تحمل مسؤولية ايصال معلومات وتعليمات مفوضية الانتخابات إلي الناخبين والمرشحين، عبر تغطية العمليات والنشاطات الانتخابية بحرية تامة، ومراقبتها، لان الرقابة الاعلامية للانتخابات تعتبر صمام أمانها ضد التدخلات غير القانونية والشرعية في مقدمتها الفساد في إدارة العملية الانتخابية، لان في مقدمة العمل الاعلامي هي حماية شفافية الانتخابات، والتي ترتبط اساسيا مباشر مع حرية الاعلام ، لان الانتخابات الديمقراطية، يجب أن يقابلها إعلام حر ونزيه، وكل ذلك يجب أن يستند إلي القواعد والمنطلقات الانسانية النبيلة لمهنة الإعلام، وهي منطلقات ثقافية توعوية حقيقية فاعلة في المجتمع، وله أيضا دور اساسي ومباشر في صناعة وبناء الراي العام – كما اشرنا – باتجاه العديد من القضايا التي تمكن من الاعتراض علي الكثير من الانحرافات السياسية والديمقراطية(الشمري، 9 اكتوبر / 2021).

وأخيرا يمكن القول أن وسائل الاعلام تؤدي دور فاعل في كافة الانشطة السياسية التي تحدث في المجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في عملية الانتخابات سواء علي مستوي البلديات او المحافظات أو الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية, ولكن ما يجب توضيحه في هذا الجانب وهو أن وسائل الإعلام احيانا تقوم بدور سلبي في المجتمع وذلك عندما تكون مؤدلجة وتكون تبعيتها إلي طائفة او مجموعة دينية متشددة تريد ان تفرض أفكارها علي المجتمع، والامر ايضا ينطبق علي وسائل الإعلام التي تروج لمصلحة بعض الأحزاب السياسية دون أن تنظر لمصحة الوطن، وبطبيعة الحال فان هيمنة مثل هذه الوسائل الإعلامية في بعض المجتمعات سوف تسبب تفكك وانقسام في تلك المجتمعات الأمر الذي قد يؤدي إلي نشوب نزاعات وصراعات وحتي حروب أهلية بين أبناء الشعب الواحد، عليه فان الدولة عليها تمنع مثل تلك المنابر الإعلامية المظللة التي تخلق الفتن في المجتمع، إن وسائل الإعلام الوطنية المحترمة هي التي يجب أن تتبني خطاب التوعية بأهمية قيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان ونشر ثقافة حب الوطن والتسامح والمحافظة علي المصالح العليا للبلاد .

واقع وتحديات التحول الديمقراطي في ليبيا

ظهرت العديد من المعوقات التي أعاقت الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في ليبيا على ارض الواقع, عكست آثارها في مدى تفاعل الرأي العام مع مفهوم الديمقراطية, وهذة المعوقات حددت مسار الاستجابة منها, بوصفها (ثقافة) وافدة, أوجدت جدلا من حيث المبدأ بين معارض ومؤيد لها.

لاقت الأطروحات النظرية المتعلقة بالممارسات الديمقراطية, التي أنتجها المفكرون الغربيون, تحديات وانتقادات كبيرة في حال بدء تطبيقها في مجتمعات غير تلك التي انطلقت منها, وفي مقدمتها المجتمعات العربية وبالأخص في ليبيا.. لدوافع سياسية واجتماعية وحتى دينية, كما عزز من الإشكالية التي واجهتها على ارض الواقع في ليبيا , انقسام الرؤى في مفهوم ووظائف العملية الديمقراطية وممارساتها بشكل عام وفقا لإيديولوجيات وعقائد متباينة.

إن وجود دوافع داخلية وأخرى خارجية خلف دعوات ومطالب الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي, الذي انطلق بشكل مكثف, بعد جملة المتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتسارعة التي شهدتها ليبيا في أعقاب 2011, هو ما جعل مؤسسات المجتمع وعلي رأسها وسائل الاعلام في تبني الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

ولان وسائل الاعلام كانت هي أول من روج – أساسا – لمفهوم (الإصلاح السياسي) الجديد في ليبيا , وبوصفه القائم بالدور الأساسي والفاعل في عمليات بناء الثقافة المعاصرة لجموع المتلقين, فإننا نجد بأن مهمة إيجاد (حلول الوسط), ضمن الإطار الديمقراطي, ما بين مطالب الداخل والخارج في الإصلاح, وما بين تقاطع الرؤى والأفكار في آليات الإصلاح وحقيقة موجباته في هذه المرحلة بالذات, يمكن لها أن تبدأ عبر أدواته وقنواته, على وفق معايير الموضوعية والحريات الإعلامية المسؤولة البناءة للمجتمعات الحديثة.

حرية وسائل الإعلام في ليبيا

تعد حرية الإعلام والديمقراطية وجهان لعملة واحدة فإننا لا نستطيع أن نتكلم عن نظام ديمقراطي بدون منظومة إعلامية قوية وفعالة ومشاركة في الحياة السياسية وعملية اتخاذ القرار، وأهم العراقيل التي تقف حاجزا أمام حرية الإعلام في معظم الدول العربية والدول النامية القوانين الجائرة والصارمة وكذلك عدم الإستقرار الأمني والسياسي الذي يحدث عقب الإنتفاضات والثوارات التي شهدتها بعض هذة الدول وخاصة ليبيا.

إن النظام السياسي الذي يحرم قطاعا كبيرا من مجتمعه من المشاركة في التصويت لا يعد نظاما ديمقراطيا وكذلك النظام الذي يفرض شتى أنواع الرقابة والعقوبات على وسائل الاعلام بحجة الحفاظ على النظام العام، فحرية وسائل الاعلام هي المقياس الذي نقيس به حقيقة الديمقراطية في أي دولة كانت.

ويتبين من الواقع المعاش في ليبيا أن حرية وسائل الإعلام لا تزال علي المحك. فوسائل الإعلام هي انعكاس للبيئة السياسية أي مرآة عاكسة للأحداث والصراعات والتفاعلات المحلية والإقليمية والدولية على الصعيد السياسي (فالبيئة السياسية تبنى من قبل وسائل الإعلام)، لذلك تعد قوة تستطيع أن تؤثر في المسار الديمقراطي، من خلال محاولات الإقناع المتتالية من أجل التحول وتغيير الاتجاهات البارزة التي تسعى وسائل الإعلام لتحقيقها وتعمل جاهدة للوصول إليها، مما سبق يتضح أن قدرة وسائل الإعلام على مخاطبة القادة والمسؤولين وصناع القرار يجعل هذه الأخيرة تؤثر في أي تحول محتمل على مستوى دواليب السلطة وكذلك علي مستوى الشعوب من خلال عملها علي تشكيل الرأي العام.

نتائج البحث

إعتمد هذا البحث على منهج البحث الكيفي qualitative method ، وأداة التحليل من المستوى الثاني meta-analysis للبحوث المتاحة المنشورة وحلل الباحثان عينة متاحة available sample من البحوث الخاصة بدور وسائل الإعلام في التحول الديموقراطي والمشاركة الإنتخابية التي استطاع الباحثان توفيرها، وتم استخدام الكتب والدوريات والمواقع الإليكترونية المتاحة علي

شبكة الإنترنت للوصول إلى البحوث الكاملة المنشورة في الدوريات المختلفة عبر البحث بالكلمات المفتاحية الخاصة بدور وسائل الإعلام في التحول الديموقراطي والمشاركة الإنتخابية.

ومن خلال تحليل البحوث الخاصة بدور وسائل الإعلام في التحول الديموقراطي والمشاركة الإنتخابية, استطاع الباحثان أن يتوصلا إلي النتائج الآتية:

1- أشار الباحثون والمختصون في مجال الإعلام والسياسة إلي أنه لايمكن الحديث عن اية ديمقراطية سواء اكان الحديث في مباديء الديمقراطية وتنظيراتها او في تطبيقاتها، بشكل مجدٍ ما لم يتم النظر الى دور وسائل الإعلام في تعميق الديمقراطية وتجذيرها لزيادة الوعي الديمقراطي باتجاهات مختلفة داخل المجتمع.

2- إتفق المختصون في مجال الديمقراطية ومنظورها على ضرورة وجود إعلام ديمقراطي حر في اي مجتمع يراد له ان يكون ديمقراطياً، فبدون هذا الإعلام الحر تظل العملية الديمقراطية عرجاء ومنقوصة لانه ركنا أساسياً في هيكلة تلك العملية.

3- يمكن تصنيف الدراسات المفسرة للعلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في ضوء اتجاهات ثلاثة وهي: الاتجاه الأول: يعترف بالدور الفعال لوسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي باعتبار أن وسائل الإعلام هي أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية، والإصلاح السياسي بمعناه العام. الاتجاه الثاني: ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والتغيير السياسي من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام أو التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي.الاتجاه الثالث: ينظر هذا الاتجاه إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية بوجهة نظر إعتدالية تعطي لوسائل الإعلام أدواراً محددة في مرحلة التحول.

4- تلعب وسائل الإعلام دوراً رئيساً وفاعلاً في تشكيل سياق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع.

5- تلعب وسائل الإعلام الحرة ثلاثة أدوار جوهرية في تعزيز الحكم الديمقراطي، باعتبارها محفل وطني يمنح صوتا لقطاعات المجتمع المختلفة، ويتيح النقاش من زاوية جميع وجهات النظر، وكعنصر تعبئة ييسر المشاركة المدنية بين جميع قطاعات المجتمع، ويعزز قنوات المشاركة العامة كما تعمل كرقيب يكبح تجاوزات السلطة ويزيد من الشفافية الحكومية ويخضع المسئولين العامين للمساءلة عن أفعالهم أمام محكمة الرأي العام.

6- من خلال البحوث التي أجريت علي التجربة الإعلامية الليبية كحالة جديدة ومتميزة عكست مدى تعطش المجتمع الليبي بعد رضوخه لفترة طويلة لإعلام مركزي إحادي دام لعقود طويلة. تبين أن هذه التجربة الجديدة تميزت بسمات ايجابية وسلبية يمكن ان نوجزها بالنقاط التالية-:

- صدور عدد كبير من المطبوعات الصحفية الخاصة والرسمية من قبل مؤسسات ومنظمات وافراد ثم اختفاء عدد كبير من هذه المطبوعات واستمرار صدور عدد اخر بشكل منتظم او غير منتظم.
- انطلاق عدت محطات اذاعية مسموعة ومرئية (ارضية وفضائية) بعضها حزبية وبعضها خاصة او مستقلة او تدعى انها كذلك.
- ولادة علاقة تفاعلية بين المتلقي الليبي ووسائل الإعلام من خلال الاتصالات الهاتفية او المشاركة في البرامج بشكل مباشر والتعبير عن الاراء ووجهات النظر ازاء القضايا الليبية موضع البحث والنقاش .
- غياب السلطة الرقابية الاعلامية الحكومية مقابل عدم تبلور مفهوم واضح للرقابة الذاتية واخلاقيات المهنة الاعلامية.
- عدم وجود تشريعات اعلامية جديدة تنظم العلاقة بين وسائل الاعلام والحكومة او بين وسائل الاعلام والجمهور وتضمن حقوق

الاعلاميين.

– تلمس المتلقي الليبي لقيمة السلطة الإعلامية ونفوذها وجرأتها في نقد وملاحقة المؤسسات الحكومية وبعض الظواهر السلبية في المجتمع.

– بروز مشكلة تمويل وسائل الاعلام وابتعاد الدولة عن دعم هذه الوسائل مما اضطرها للتفكير في ايجاد مصادر تمويل خاصة بها او التوقف عن العمل .

– عجز مؤسسات الدولة عن ملاحقة ومتابعة ما ينشر او يذاع في وسائل الاعلام من هموم ومشاكل تخص المواطن بسبب غياب الية مناسبية لتنظيم العلاقة بين الجانبين.

– عدم تطور شبكة توزيع المنتوجات الاعلامية الى مستوى يواكب القفزة الاعلامية الجديدة.

– دخول اعداد لاباس بها من الاعلاميين الليبيين الى ميدان العمل مع وسائل الاعلام العربية والاجنبية كمراسلين ومنتجين وممارسة عملهم بحرية بعد ان كان ذلك يقتصر على عدد محدود وحسب مواصفات معينة.

– الافتقار الى مراكز تجمع البيانات وتقوم بالاحصائيات الدقيقة عن حركة وسائل الإعلام وما يستهلك منها ويقيس مستويات تعرض الجمهور لها وارقام التوزيع..الخ.

– اهتمام بعض الصحف ووسائل الاعلام الاخرى بظاهرة استطلاع الرأي العام ازاء قضايا وامور سياسية واقتصادية آنية وان كانت هذه المبادرة بسيطة ومحدودة.

7– أشارت معظم البحوث التي إجريت علي الحالة الليبية أنه لايمكن ان تتعمق وتنجح الديمقراطية في ليبيا من دون الاستعانة بالدور المهم لوسائل الإعلام اولاً وقبل ذلك لابد أن يكون لهذه الوسائل الإعلامية حرية اكبر في جوانب مثل؛ تناول الموضوعات, اغناء النقاش, طرح الافكار, تداول المعلومات ليكون المواطن مطلعاً ومشاركاً بشكل ايجابي في انجاح التجربة الديمقراطية في ليبيا.

ويمكن القول أن وسائل الإعلام الليبية قامت بدور كبير تجاه ترسيخ مظاهر العملية الديمقراطية في ليبيا من خلال:

– زيادة الوعي الديمقراطي لدى المواطنين وتعريفهم باهمية شيوع الديمقراطية كجزء من التحول من مجتمع تحكمه الدكتاتورية المركزية الى مجتمع منفتح تحكمه المؤسسات الديمقراطية.

– تسليط الضوء على حقوق الإنسان وأهمية الحفاظ على حقوق الإنسان والدعوة لكشف أي انتهاك لهذه الحقوق.

– الدعوة الى المشاركة الفعلية الجادة في الانتخابات المتعددة التي جرت في ليبيا.

– تفعيل مشاركة المرأة سواء في صنع القرار أو في لعب دور ايجابي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وغير ذلك.

– التعريف بالأحزاب والشخصيات السياسية وكشف البرامج الانتخابية لكل منهما.

– ممارسة النقد والرقابة على الأداء الحكومي والتشريعي والقضائي وغير ذلك.

– الوقوف بوجه الدعوات الإنفصالية والعنصرية.

– اطلاع المواطن على مستجدات الأحداث في كل مفاصل الحياة الليبية سياسياً،اقتصادياً، اجتماعياً،وعسكرياً.

التوصيات

1– إثراء الجهد العلمي والأكاديمي من خلال إجراء دراسات تتابعية عن دور وسائل الإعلام، وبشكل أعم يشمل مختلف مناحي الحياة في المجتمع الليبي، وذلك لدورها وأهميتها في تشكيل اتجاهات الرأي العام .

2 – نشر الوعي لدى أفراد المجتمع حول دور وسائل الإعلام المختلفة وأثرها في تشكيل الرأي العام حول القضايا المثارة في المجتمع، وإرشادهم للاستخدام الأمثل لهذه الوسائل.

3 – أن تطرح وسائل الإعلام القضايا التي تهم المجتمع، والتي تتعلق بالحريات وحرية التعبير والرأي العام دون المساس بحرية الآخرين.

4 – ضرورة أن تعمل وسائل الإعلام على أحياء النقاش المجتمعي, وفي جميع الوسائل المتاحة وأن تعمل على زيادة الوعي والمعرفة بالقضايا المختلفة التي تساهم في تغيير تفكير وسلوك الأفراد فيما يخص التحول الديموقراطي والقبول بنتائج الإنتخابات.

5– العمل على نشر ثقافة الديموقراطية وحقوق الإنسان في وسائل الإعلام الليبية, ومطالبة الحكومات بالموافقة على تفعيل مؤسسات حقوق الإنسان لكافة نشاطاتها ومهامها دون أن تتعثر من جراء الإجراءات المانعة من قبل الحكومات.

الهوامش والمراجع

1– الشمري, طالب قاسم، دور وسائل الاعلام في إنجاح الانتخابات، 9 اكتوبر / 2021، الزمان 13 / 2 / 2022، https://www.azzaman.com/%D8AF% D9%88

2– الكيالي, عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1991.

3– القصبي, عبدالغفار رشاد، الرأي العام والتحول الديمقراطي، مكتبة الأداب، مصر، 2009 .

4 – الطاهات, عثمان، المشاركة السياسية والانتخابات النيابية، 2021 ، وكالة عمون الاخبارية .https//www.ammonnews net article

5– آل عبداللطيف محمد بن عبدالله ، 30 / 10 / 2012 ، مفهوم الانتخابات وأهميتها ،الجزيرة ، العدد 1433 ، 8:00 2/11 /2022 ،

https://www.al-jazirah.com/2012/2012 .

6– تنيو, فاطمة الزهراء, **الإعلام الجديد وأفق المشاركة السياسية في عالم متغير, مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي,** المجلد7 ،العدد – 3 **ديسمبر**2020 .

7– حافظ, صلاح الدين، حرية الصحافة والاصلاح الديمقراطي، **مجلة الدراسات الاعلامية**، العدد 114 ، مارس2004 .

8– حسونه, نسرين محمد, نظريات الاعلام والاتصال : نظرية وضع الأجندة .. نظرية تحليل الاطارالاعلامي. 2/10/2015 متاحة علي: https://www.alukah.net/library/0/82373/

9– خضر, مجد ، 7 أبريل 2016 ، مفهوم الانتخابات ، 7:10 11/ 2 /2022 https;//mawdoo3.com/%D9%85%D9

10– شبكة المعرفة الانتخابية، الإعلام والانتخابات، 12/ 2/ 2022 https//aceproject.org/ace-ar/topics

11– كنعان, علي ،2117 ، الرأي العام(بين النظرية والتطبيق)، دار الأيام، الأردن،ص63.

12– لكريني, ادريس، المشاركة السياسية وآلية الانتخابات، 13فبراير 2016 – 1.57 صباحا، https / www. Goole. Com /amp/s/، 2022 /2/ 8/ .

13– مبارك, عماد, الاعلام الحرّ والمستقلّ دعامة أساسية للديمقراطية, متاح علي موقع:

https://daamdth.org/archives/8505 تاريخ الاطلاع 15-11-2021

14– مجاهد, جمال, الرأي العام وقياسه, القاهرة, دار المعرفة الجامعية,2010 .

15– مكاوي, حسن عماد و العبد, عاطف عدلي, 2007,نظريات الاعلام,.

16- عثمان, محمد عادل, 21 اغسطس 2016، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية, المركز الديمقراطي العربي، 5/ 2 / 2022 Chttps:// democraticac .de/? p=360: 6.00 -

17- Donohue , George , Philip Tichenor and Clarice Olien , " A Guard dog Perspective on The Role of Media " , Journal of Communication , vol , 45 , No , 2 , 1995.

18- HUNTINGTON, SAMUEL P. and JOAN M. NELSON;No Easy Choice, Political Participation in Developing Countries. (Cambridge: Harvard University Press, 1976).

19- Mccombes, Maxwell. E. & Show, Donald L.: The Evaluation of Agenda- Setting Research: Twenty five years in the Market place of Ideas. **Journal of Communicationb** (Vol. 43, No. 2, Spring 1993).

20-https://alwatannews.net/article/608259/Opinion/

21-https://bibliopdfblog.blogspot.com/2019/12/blog-